

من أوجه الاحتمال الدلالي في الصيغ الاسمية في القرآن الكريم

أ.م.د. عادل نصر سعيد النمري

كلية اللغات - جامعة أبين - اليمن

الكلمات المفتاحية: الاحتمال الدلالي. الصيغة الاسمية. الميزان الصرفي.

الملخص:

يدرس هذا البحث أوجه من الاحتمال الدلالي في البنية الصرفية الاسمية في القرآن الكريم، والاحتمال هو أن يكون البنية أو الصيغة الاسمية الواحدة في الموضع الواحد وفي السياق الجملي الواحد محتملةً لعدد من الدلالات الصرفية. ويتناول هذا البحث بعضاً من أوجه الاحتمالات الدلالية التي تحملها البنية في سياقها القرآني، مثل احتمال البنية لأكثر من وزن صرفي؛ لاحتمال تعدد الجذر الذي اشتقت منه، أو احتمال أكثر من مفرد لصيغة الجمع الواحدة، أو أن تكون البنية محتملة معنى التذكير والتأنيث، أو أن تكون اللفظة محتملة لدلالي الاسم والفعل، أو أن تحتل اللفظة الواحدة دلالتين متضادتين، وغيرها من الأوجه الأخرى اللطيفة التي تظهر قدرة المفردة القرآنية على حمل الدلالات المتعددة وصلاحياتها للمعاني المختلفة.

المقدمة:

المعلوم أن البنية الاسمية في القرآن الكريم تحتل عدداً من الدلالات في السياق القرآني الواحد، فقد تكون مصدرًا واسم فاعل، أو مصدرًا واسم مفعول، أو اسم زمان واسم مكان واسم آلة، أو صفة مشبهة واسم تفضيل، وغيرها من الوجوه التي أفاض في بيانها الدارسون المتقدمون والمحدثون. والذي أودُّ بيانه هنا في هذا البحث بعض الأوجه اللطيفة الأخرى ذات اللامحات الدلالية المحتملة التي يتبين في ضوئها اتساع الدلالة في الخطاب القرآني خاصة وفي اللغة العربية بوجه عام، وهذه الأوجه هي أن يكون للجمع الواحد أكثر من مفرد، أو أن يكون للمفردة القرآنية أكثر من جذر اشتقاقي، وينبني على هذا الاحتمال في الجذر المشتق، أو في مفرد الجمع دلالات صرفية ولغوية مختلفة، ولا يقف البحث عند هذا فحسب، بل يبرز لنا بعض المسائل الدلالية اللطيفة، مثل: احتمال الصيغة للاسمية والفعلية معاً، أو احتمالها

لمعنى التذكير وهي في أصلها مؤنثة، والعكس صحيح، وكذا احتمالها لمعنى الجمع وهي في بنيتها مفردة، أو أن تكون البنية للمثنى في أصلها، لكنها تعطي دلالة الجمع، والأعجب من هذا كله أن تحتل البنية الواحدة في الموضوع الواحد دالتين متضادتين.

وقد احتوى هذا البحث على مبحثين، درس المبحث الأول الاحتمال في الأصل المشتق والميزان الصّرفي، ودرس المبحث الثاني الاحتمال الدلالي في مسائل أخرى. ومن هذه المسائل، احتمال التّعُدُّ بين الاسمية والفعلية، واحتمال التّعُدُّ العددي، والاحتمال في الإفراد والثنية والجمع، والاحتمال في التذكير والتأنيث، واحتمال تعدُّ اللفظ إلى دلالات متضادة. ثم جاءت الخاتمة وفيها بيان أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وخُتمَ البحث بثبت لمصادر البحث ومراجعته.

المبحث الأول: الاحتمال في الأصل المشتق والميزان الصّرفي

يفهم من الاحتمال في الأصل المشتق أن البنية الواحدة يحتمل اشتقاقها من أكثر من جذر اشتقاق؛ وهذا قد يكون ناتجاً عن اختلاف اللغويين في اشتقاق هذه البنية أو تلك، فيذهب بعضهم- إلى اشتقاقها من المجرد الثلاثي، وآخرون يرون أنها من الثلاثي المزيد أو من الرباعي. أو قد يكون ناتجاً من الاختلاف بين اللغات، أو ما يعرف بالاختلاف بين لهجات العرب في طرق نطقهم للأصوات، واستعمالهم لبعض الظواهر الصوتية المشتركة، كالإدغام، والتخفيف، والإبدال، والقلب المكاني وغيرها، أو أن يكون الخلاف في أصلية حرف في البنية، أو في زيادته، أو يحتمل أن تحمل صيغة الجمع أكثر من مفرد؛ فيؤدي ذلك احتمالات عديدة في الجذر المشتق ينتج عنه تعدُّ في الوزن الصّرفي للبنية الواحدة. وهذا مما يعده الباحث وجهاً من أوجه احتمال التّعُدُّ في دلالة البنية العربيّة. وقد قسمت هذا المبحث على مطلبين.

المطلب الأول: احتمال تعدُّ الميزان الصّرفي لتعدد الجذر المفرد:

أولاً: احتمال تعدد الميزان الصّرفي لتعدد الجذر الاشتقائي:

مما جاء في القرآن الكريم من الصيغ التي يتعدد ميزانها الصّرفي لتعدد جذرها الاشتقائي، الآتي:

- البُرْهَان: في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ} [النساء: ١٧٤].

يحتمل اشتقاق البُرْهَان الذي يعني البيان والحجة والدليل، إمّا من بَرَهَنَ الرباعي؛ أي: برهن على الشيء إذا بيّنه، وإمّا من بَرّة الثلاثي، وبرّة الشيء إذا وضّح الحجة وبيّنها، أو قطع في الأمر^(١). فمن برهن الرباعي، فإنّ التّون فيه أصلية؛ وعليه يكون وزنه فُعْلَال، ومن بَرّة الثلاثي فإنّ التّون زائدة وزنه فُعْلَان. قال الرّاعب: "البُرْهَان بيان الحجة، وهو فُعْلَان مثل

الرجحان والثنيان. وقال بعضهم هو مصدر بره يبره إذا أبيض، ورجل أبره وامرأة برهاء وقوم بُره⁽²⁾.

جمع البُرْهَانُ وجيهين من أوجه احتمال تعدّد الجذر من حيث اشتقاقه الذي ينبني عليه وزنان، ودلالتان، فإذا كان من برهن، فهو اسم نونه أصلية على وزن فُعَلال، وإن كان من بَرّة فهو مصدر ونونه زائدة، ووزنه فُعَلان.

ومن فَعَال الذي تتعدد دلالاته تبعاً للخلاف في الجذر الذي اشتُقَّ منه:

- خَرَاب: في قوله تعالى: {وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا} [البقرة: ١١٤].

الخَرَاب نقيض العمران، واشتقاقه إمّا من خَرَب الثلاثي المزيد، فهو اسم مصدر بمعنى المصدر التخريب كالسلام بمعنى التسليم؛ لأنّ القياس في مصدر فعل المضاعف التفعيل، وإمّا مشتق من الثلاثي المجرد خَرِبَ يخرب خراباً على معنى سعى في أن تُخرب، فهو مصدر⁽³⁾. ولهذا نجد أن احتمال التّعُدُّد في دلالة البنية جاء من احتمال التّعُدُّد في أصل اشتقاقها؛ فإذا ما عددتُ اشتقاقها من خَرَب فهي اسم مصدر على وفق ما يقتضيه القياس اللغوي في مصدر خَرَب وهو التخريب، وأمّا إذا كان مشتق من خَرِب فهو مصدر. والمعنى الأول أبلغ في بيان السعي في خراب بيوت الله؛ لأنّه من خَرَب المضاعف العين، والذي يقتضي زيادة في المعنى مقابلة للزيادة في البناء.

ومن فَعَلان الشَّيْطَان: ورد في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: {فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ} [البقرة: ٣٦].

مرجع احتمال التّعُدُّد في جذر بنية الشيطان إلى الخلاف بين اللغويين في اشتقاق الشيطان أمّن الفعل شاط أم من الفعل شطن. وعلى وفق الخلاف في الجذر الاشتقاقي، يحتمل التّعُدُّد في الوزن الصّرفيّ، فيكون الشيطان على وزن فيعال أو فَعَلان.

فقل إن الشيطان مشتق من الفعل شطن؛ ومعنى شطن بَعَدَ، ومنه يقال غزوة شطون؛ أي: بعيدة⁽⁴⁾؛ وعليه جاء قول أمية بن أبي الصلت [من الخفيف]⁽⁵⁾:

أَيُّمَا شَاطِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ ... ثُمَّ يُلْقَى فِي السِّجْنِ وَالْأَغْلَالِ

وهو مذهب سيبويه، الذي يرى أنّ التّون في الشيطان أصلية؛ لقول العرب تشيطن الرجل إذا بَعَدَ عن الحق، فلو كانت زائدة لقلل تشييط⁽⁶⁾. فعلى هذا يكون وزنه فيعال؛ لأنّ نونه أصلية.

والمذهب الآخر أنَّ الشَّيْطَان مشتق من الفعل شاط يشيط، بمعنى بَطَلَ يَبْطُلُ، والباطل من أسماء الشَّيْطَان⁽⁷⁾، ومنه حديث الرَّسُول -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: (تَعَلَّمُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ فَإِنْ تَعَلَّمَهَا بَرَكَةٌ وَتَرَكَهَا حَسْرَةٌ، وَلَا تَسْتَطِيعُهَا الْبَطْلَةُ)⁽⁸⁾.

وعند المبرد: إذا كان من شاط يشيط إذا ذهب باطلاً فإنه ينصرف⁽⁹⁾، فيكون وزنه فَعْلَان والتَّوْن فيه زائدة وغير مصروف. ويرى آخرون أنَّ المعنيين كليهما صحيحان، ولكن المذهب الأول أصح الوجوه وعليه جاء كلام العرب⁽¹⁰⁾.

والملاحظ أن الخلاف في اشتقاق الشَّيْطَان من (شَطَنَ) أو من (شَاطَ)، نتج منه تعدد في الوزن الصَّرْفِيَّ بحسب أصلية التَّوْن أو زيادتها، فإذا كان من شطن فالتَّوْن أصلية في الشَّيْطَان ووزنه فَيَعْلَال، وإذا كان من شاط فالتَّوْن زائدة ووزنه فَعْلَان. والقول الأول هو الوجه الذي يرتضيه البحث، وإليه ذهب سيبويه، وفيه وردت شواهد من العربية. ومما يحتمل التعدد في وزنه الصَّرْفِيَّ الطَّاعُوت في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولِيَاؤُهُمُ الطَّاعُوتُ} [البقرة: ٢٥٧]، وفي غيرها من الآيات.

فيحتمل أن يكون الطَّاعُوت على زنة فلعوت أو فاعول بناءً على احتمال التعدد في أصل الاشتقاق، وكذا بحسب أصالة التاء في الطَّاعُوت أو زيادتها؛ إذ اختلف في تاء الطَّاعُوت أزائدة هي أم أصلية؟! فذهب كثير من أئمة اللُّغة إلى أن التاء زائدة في الطَّاعُوت، قال الخليل: "وتأؤه زائدة مشتق من طَغَى"⁽¹¹⁾. وكذلك هي زائدة عند الأزهري لكنه عنده مشتق من طغا⁽¹²⁾. وعلى وفق زيادة التاء في الطَّاعُوت فإن وزنه هو فلعوت⁽¹³⁾.

وزعم بعضهم أن التاء في طَّاعُوت بدل من لام الكلمة، فهي أصلية ووزنها فاعول⁽¹⁴⁾. لذلك تجد أن وزن الطَّاعُوت يتعدد تبعاً لأصلية التاء أو زيادتها، فإذا كانت التاء زائدة؛ فوزن الطَّاعُوت (فلعوت)؛ لما حصل فيها من قلب فقدمت اللام على العين. وإذا كانت التاء غير زائدة، فإن وزن الطَّاعُوت هو فاعول.

ومما تعدد وزنه بين فِعال أو مَفْعَل لأصلية ميمه أو زيادتها:

- المِحَال: في قوله تعالى: {وَهُمْ يَجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ} [الرعد: ١٣].

المِحَال مصدر ولا خلاف في مصدريته، لكن احتمال التَّعَدُّد في دلالة المصدر ناتج عن الخلاف في ميمه، أصلية هي أم مزيدة؟! فمن يرى أنها أصلية، فمِحَال مصدر من قول القائل ما حلت مُمَاحِلَةً ومِحَالاً⁽¹⁵⁾. والمماحلة تعني المماكرة والمغالبة⁽¹⁶⁾، فهو مشتق من المحل، وهو المكر والكيد، ومنه قول الأعشى [من الخفيف]⁽¹⁷⁾:

فَرَعُ نَبْعٍ يَهْتَرُّ فِي غُصْنِ الْمَجِّ ... دِ، غَزِيرُ النَّدى شَدِيدُ الْمِحَالِ

وعلى هذا يكون وزنه فعال كمهاد ومراس وملاك. ومن يرى أن ميمه زائدة، فالمحال عنده مشتق من الحيلة أو الحول، ووزنه مفعّل، ويذهب الجمهور إلى القول الأول في أصلية الميم ووزن فعال؛ وحجتهم في ذلك أنه لو كانت الميم زائدة فيه، وأنه مشتق من الحيلة؛ لظهرت الواو إذا كانت مفعّل من بنات الثلاثة، مثل: محول ومحور ومزود⁽¹⁸⁾. فاحتمال التعدّد في وزن المصدر ودلالته جاء من الخلاف في أصلية الميم وزيادتها، وعليه يترتب وزن المحال واشتقاقه؛ فإن كانت أصلية، فهو على وزن فعال ويشق من المحل، وإن كانت زائدة، فوزنه مفعّل ويشق من الحول أو الحيلة. والذي أذهب إليه القول الأول، وهو مذهب الجمهور في أصلية الميم في المحال، واشتقاقه، ووزنه.

- مَلَأَكَة: ، في آيات كثيرة؛ إذ ورد لفظ الملائكة في القرآن أكثر من سبعين مرة. يحتمل اشتقاق بنية الملائكة من الفعل (أَلَك)، أو من الفعل (لَأَك). ذهب الجمهور إلى أن مَلَأَك أصله (مَلَأَك) من (ل أ ك) واشتقاقه من قولهم: لَأَكَه: أي: أرسله، فحذفت همزة (مَلَأَك)؛ إمّا لكثرة الاستعمال، وإمّا خَفِفت تخفيفاً بطرح الفتحة على اللام، فصار مَلَكًا، ووزن مَلَك (مَفَل) بعد التخفيف، ووزن مَلَأَك قبل التخفيف مَفَعَل، لكن الهمزة تظهر في الجمع، ويكون وزن الملائكة على هذا مَفَاعَلَة.

ممن ذهب إلى الرأي الأول أبو عبيدة، وأبو عبيد القاسم بن سلام⁽¹⁹⁾، ووافقهما فيه ابن جني، بقوله: "إن ملكًا على التحقيق (مَفَل)، وأصله مَلَأَك، فالزمت همزته التخفيف، فصار ملكًا، واللام فيه فاء، والهمزة عين، والكاف لام، هذا أصل تركيبه، وهو (ل أ ك) وعليه تصرفه، ومجيء الفعل منه في الأمر الأكثر"⁽²⁰⁾؛ وذلك أن الأمر من (لَأَك) أَلَك، ومنه قول الشاعر [من المتقارب]⁽²¹⁾:

أَلَكْنِي إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرَّسُو... لِ أَعْلَمُهُمْ بِنَوَاجِي الْخَبَرِ

قال ابن جني: "وأصله: أَلَكْنِي؛ فخففت همزته"⁽²²⁾. فيكون وزن ملائكة على هذا القول مفاعلة على الأصل من دون قلب.

والمذهب الثاني أن الملائكة مشتق من الفعل (أَلَك)؛ لأن الأصل في مفرد الملائكة مَأَلَك، من الألوكَة وتعني الرّسالة، ثم حصل إعلال ونقل، فأصبحت مَلَأَك، ووزن ملك (معل)، ووزن ملائكة معافلة، والميم في كلا التوجيهين زائدة.

وممن ذهب إلى هذا المذهب، وهو القول بالقلب، يونس بن حبيب⁽²³⁾؛ لأن ملك مخفّف من مَأَلَك وهو مقلوب من (أَلَك) إلى (لَأَك)، و(لَأَك) بمعنى أرسل؛ لأن الرّسول يلوّك الرّسالة،

فيرددها في فيه حتى لا ينسى، وشبهوه باللجام يألكه الفرس⁽²⁴⁾. ووزن الملك (معل). ووزن الملائكة (معافلة)، فتعود الهمزة في الجمع⁽²⁵⁾.

وأما المذهب الثالث فإن الملائكة من مَلَك تدلُّ على القوة والشدة، والهاء لتأنيث الجماعة، والميم أصلية، والهمزة زائدة فيها قياساً على شمال وشمائل، فيكون وزن مَلَك فَعَل، ومَلَاك فَعَال والملائكة فَعَائِلَة.

وممن ذهب إلى هذا المذهب، بأن وزن ملائكة فعائلة وأن الميم أصلية والهمزة فيها زائدة ابن كيسان⁽²⁶⁾: لأنه من الملك بمعنى القوة والشدة؛ فجعلوها على فاعل شذوذاً، أو أنهم قاسوها على شمال، أو توهموا أن ملاك على فعال، والمؤنث فيه على وزن فاعل، وهو قليل⁽²⁷⁾.

ويرى ابن عطية أن (لأك) و(ألك) لغتان مسموعتان ومشهورتان، ولعل كل فعل أصل في بابه؛ فلا وجه للقلب على نحو ما يراه بعض النحويين⁽²⁸⁾، وأن وزن الملائكة يكون بحسب اشتقاقها من (لأك) أو (ألك)، فيجوز فيه الوجهان (مفاعلة) أو (معافلة).

والذي أراه أن احتمال التعدد في وزن (الملائكة) واشتقاقها يعود إلى أصلية الميم وزيادتها في القولين الأولين، وإلى أصلية الهمزة وزيادتها في القول الثالث. ويميل الباحث إلى القول الأول الذي يرى أن الملائكة من (لأك) وليس فيه قلب؛ لأن القلب والنقل يعدُّ تأويلاً بعيداً.

وهو الرأي الذي أذهب إليه؛ لأنه مذهب الجمهور، ولأن (مَلَك) يجمع على (مَلَائِكَة)؛ فورد الجمع على الأصل، وهو عدم القلب. والأولى عدم القلب، فوزن ملائكة على هذا مَفَاعِلَة.

- أَدْنَى: في قوله تعالى: {أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ} [البقرة: ٦١].

وردت عدد من الأوجه التي يحتمل أن يشتق منها أفعل التفضيل أدنى، فهو بحسب توجيهات علماء اللغة والمفسرين احتمال ثلاث صور، فهو إمّا من الدنو وهو القرب، وإمّا من الدناءة، وتعني الخسّة والرداءة، وإمّا من الدّون، وهو مقلوب الأدون، ويعني الأقل منزلة والأحط درجةً وقيمةً. وعلى الرغم أن المعاني الثلاثة تنبثق من أصل واحد على نحو ما يراه أهل اللغة، يتغاير معنى كل واحد منها عن الآخر، وقد يُربط بينها على سبيل المجاز.

ورد في مقاييس اللغة: "الดาล والتّون والحرف المعتل أصلٌ واحد يُقاس بعضه على بعض، وهو المقاربة، ومن ذلك الدّني، وهو القريب، من دنا يدنو، وسُمّيت الدنيا لدنوها... والدّني من الرجال: الضعيف الدّون، وهو من ذاك؛ لأنّه قريب المأخذ والمنزلة... والدّني: الدّون، مهموز. يقال رجل دنيء، وقد دَنُوَ دَنَاءً، وهو من الباب أيضاً؛ لأنّه قريبُ المنزلَة"⁽²⁹⁾.

أما المعنى الأول فالأدنى مأخوذ من الدُّنُو الذي يعني القرب، فيقال دنا منه دنواً؛ أي اقترب⁽³⁰⁾، والمعنى أتستبدلون الذي هو أقرب قيمة بالذي هو خير منه⁽³¹⁾.

والمعنى الثاني أنه من الدَّنَاءَة، والعرب تقول: إنه لَدَنِيَّ يدني في الأمور ويتَّبَع خسيستها وأصاغرها⁽³²⁾. ويقال فيه دَنُو دناءة وهو دنِيء، ولا يهْمَزُون فيما جاء من الدَّنَاءَة والخَسِيَّة، ويهْمَزُون فيما جاء على باب المجون والخبث، ويقال رجل دنِيء من قوم أدنياء، وقد دَنُو دناءة، ورجل دني من قوم أدنياء، وقد دَنَى يدْنِي، ودَنُو يدْنُو دَنُوًا، والدنِيُّ الضعيف الخسيس، الذي لا غناء عنده، ومنه قول الشاعر [من الوافر]⁽³³⁾:

فَلَا وَابْنُكَ مَا خُلِقِي بوعِرٍ وَلَا أَنَا بِالْدَنِيِّ وَلَا الْمَدْنِيِّ

أما المعنى الثالث فهو أن الأدنى من الدُّنُو وأصله الأذن بوزن أفعَل، ثم قلب فأصبح التفضيل منه أدنى على أفعَل، والدون يعني الأخطأ في المنزلة⁽³⁴⁾، والأقل في المرتبة والدرجة. وهذا المعنى هو الذي يميل إليه الباحث؛ لأن الفرق شاسع بين المن والسلوى، وهو الطعام المنزل من السماء وبين الطعام، الذي ينبت في الأرض من أوجه عديدة: منها أن الخير المنزل من السماء متيقن حصوله، من غير كدٍّ ولا تعب ولا تكلفٍ مع غلاء قيمته، وطيب لذته، وخلوه من الشبهة في حِلِّه. وما ينبت في الأرض مشكوك في حصوله وفي حِلِّه، ولو حصل لا يكون إلا مع تعب وكدٍّ وعناء ويرجَح الأُلُوسِي هذا المعنى، ويرى أنه ظاهر على غيره من المعاني⁽³⁵⁾.

ومما سبق يلاحظ احتمال الأدنى لثلاثة أوجه من الدلالة، هي القرب، والدَّنَاءَة، والدُّنُو، الذي يعني الأقل منزلة، والأخطأ رتبة. ويبدو أن المعنى الأول بعيد ولا يستعمل إلا أن يكون على سبيل المجاز باستعارتهم لمعنى القرب للخسِيَّة والدَّنَاءَة، على نحو استعارتهم معنى البعد للشرف والعلو والرفعة.

وأما المعنى الثاني أن الأدنى من الدَّنَاءَة والخَسِيَّة والرداءة، فلا يميل له الباحث؛ لأنه لو كان كذلك ما أجاهم الله إليه، ومن ذهب إلى هذا المعنى، فإنما دفعهم إلى ذلك قياسهم على ما جاء في القراءة الشاذة بهمز الأدنى. فقد "قرأ زهير الفرقي (أدناً) بالهمزة من الدَّنَاءَة"⁽³⁶⁾، ولا يقاس على الشاذ.

أما المعنى الثالث، وهو المعنى الذي يميل إليه الباحث ويرتضيه، فهو أن الأدنى من الدُّنُو، وهو بمعنى الأقل منزلة وقيمة، والأخطأ قدرًا وثمرًا؛ لأن الطعام المنزل من السماء ليس كالذي تنبته الأرض، على الرغم من أن الاثنين من الله تعالى، لكن الأول أعلى منزلةً وشرقًا وحاصل يقينًا، والثاني أدنى منه وأقل مرتبةً وقدرًا مع الشكِّ في حصوله وكونه متعوبًا عليه.

وهناك صيغ أخرى وردت عليها ألفاظ ذات أصل اشتقاقي متعدد، منها فاعلة، ومما ورد منها، شاكلة في قوله تعالى: {قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكَلْتِهِ} [الإسراء: ٨٤]، فالشاكلة إمّا من الشكّل بكسر الشين بمعنى الهيئة، وإمّا من الشكّل بفتح الشين بمعنى المثل والنظير⁽³⁷⁾. والناظرة في قوله تعالى: {إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ} [القيامة: ٢٣]، من نَظَرَ الثلاثي بمعنى المعاينة، أو من اتنظر الخماسي بمعنى الانتظار⁽³⁸⁾؛ أي: منتظرة ثواب ربّها.

ثانيًا: تعدّد المفرد للجمع الواحد:

تحتمل البنية العربيّة الدّالة على الجمع أكثر من مفرد في السياق الواحد، وهذا يُعدُّ تعدّد واتساع في دلالاتها وانفتاح معانيها؛ إذ تخرج البنية من بوتقة المعنى الحصري الواحد إلى رحاب المعاني المتعددة.

والبنية القرآنية مثال حيّ للبنية العربيّة، ففيها تتعدد الوجوه وتتنوع المعاني والمقاصد، فيحتمل الجمع أكثر من مفرد، والمفرد أكثر من وزن، وغيرها من الأوجه التي تضيف على الصيغة اللغويّة وبنائها الصّرفيّة كثيرًا من الدلالات.

ومما ورد على هذه الصيغ:

أ- أشهاد: في قوله تعالى: {ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربّهم} [هود: ١٨]، وفي آيات أخرى.

الأشهاد صيغة تحتل أن تكون جمعًا أو اسم جمع، فمن حيث إنها اسم جمع، فقد تكون جمعًا للجمع (شَهِد أو شَهِود)، ومن حيث إنها جمع، فقد تكون جمعًا لشاهد، أو جمعًا لشهيد. وهذا يبني عليه احتمال التّعدّد في دلالتها الصّرفيّة، فهي إمّا جمع أو اسم للجمع، واحتمال التّعدّد في دلالتها من حيث مفردتها، فهي جمع لشاهد، أو لشهيد، أو لكليهما.

ذهب صاحب الجُمهرة إلى أن الأشهاد اسم جمع، والجمع (شَهِد) قياسًا على صَحَب وأصحاب، فالشَهِد جمع شاهد، مثل رَكِب جمع راكب، وصَحَب جمع صاحب⁽³⁹⁾؛ وعللوا ذلك أن (أفعال) لا تكون جمعًا لفاعل إلا نادرًا⁽⁴⁰⁾. وفي الكليات أن الشهود جمع شاهد والأشهاد جمع شهود أو جمع شَهِد بالسكون اسم للجمع، مثل رَكِب وصَحَب، أو بالكسر (شَهِد) تخفيف لاسم الفاعل شاهد⁽⁴¹⁾.

وذهب جماعة من أهل اللغة والتفسير إلى أن الأَشْهاد جمع شاهد مثل ناصر وأنصار، وصاحب وأصحاب، وجَوَّزوا أن يكون جمعاً لشَهِيد قياساً على شَريف وأشَراف⁽⁴²⁾.

ومما يمكن قياسه من ألفاظ الجمع على وزن أفعال أبرار جمع برّ أو بار، وأبصار جمع لبصر أو لبصيرة، وأفنان جمع فن أو جمع فنن، وألفاف جمع لف أو جمع لفيف، وأنصار جمع نصير أو ناصر، وأيمان جمع ليمين القسم أو اليمين الجارحة، وغيرها كثير⁽⁴³⁾.

ومن صيغ الجمع التي احتمل تعدّد مفرداتها، صيغة فِعال، ومما ورد منها:

- الجِيَادُ: في قوله تعالى: {إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ} [ص: ٣١].

الجِيَادُ صيغة جمع على وزن فِعال، وهي من أكثر صيغ الجمع التي ورد مفرداتها على أكثر من وجه. فاحتمال التَّعَدُّد في مفرد الجِيَادِ يَبِينُ؛ إذ ورد على أكثر من أربعة أوجه: الأول أن مفرد الجِيَادِ الجَوَادُ على (فَعَال)، وهو الشديد الحَضر من الخيل⁽⁴⁴⁾، والثاني أنه جمع لجَوْد على (فَعْل)، قياساً على ثَوْب وثياب؛ فَسَيَّيَّ بالجَوْد؛ لأنه يسرع في مشيه ويجود فيه⁽⁴⁵⁾.

والثالث جِيَاد جمع جَيِّد على (فَعْل)، والجَيِّد تعني العنق⁽⁴⁶⁾، والمعنى طويلة الأعناق؛ للدلالة على فرائدها. والرابع أنها جمع لجَيِّد على (فِيْعَل) من الجَوْدَة، مثل كَيْس، والجَيِّد ضد الرديء، وهناك صور أخرى لمفرد الجِيَاد ذكر بعضهم أنها شاذة، مثل أجيد، أو جيداء، أو جيدانة⁽⁴⁷⁾. والذي يبدو أن الجِيَاد جمع للجواد في الخيل، وهو الذي أجمع عليه أهل اللغة، وقد يكون الجَوَاد مفرد لجمع آخر مثل أجواد، ولعلّه لغير الخيل. وأمّا الجَوْد فأكثر ما ورد هو في وصف المطر، وورد الجَيِّد في وصف الأشياء.

ومما يتعدد مفرداته من فِعال، خلال جمع خليل أو خُلّة، ورباط جمع رِبْط أو رابط، وكفات جمع كِفت أو كافت.

ومن صيغ الجمع التي تحتل أكثر من مفرد، صيغة فواعل، ومما ورد منها:

- خَوَالِف: في قوله تعالى: {رَضُّوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ} [التوبة: ٨٧].

صيغة جمع على وزن فواعل، احتمال التَّعَدُّد في مفرد الخوالف أنه جاء على ضربين من جهة التذكير والتأنيث، فهي جمع خالفة أو جمع خالف. والأمر فيه خلاف عند أهل اللغة؛ لأن فواعل لا يكون جمعاً لفاعل أو وصفاً لعاقل إلا من جهة الشذوذ.

ومعنى الخوالف النساء اللاتي تخلفن في البيوت، وهي على قول جمهور المفسرين جمع خالفة⁽⁴⁸⁾، وأجاز الرَّجَّاج أن يكون جمع خالفة في الرجال⁽⁴⁹⁾؛ وذلك لأنهم رأوا أن الخوالف يشمل النساء والصبيان وأصحاب الأعذار من الرجال، فيقال للرجل خالفة وخالف⁽⁵⁰⁾. والخالف من الرجال هو الذي لا خير فيه، وغير المجيب لما دعي إليه، وقيل هم أراذل

الناس⁽⁵¹⁾. وعلى وفق ما سبق احتمال تعدد مفرد الخوالف، فجاء على صورتين إحداها قياسية هي خالفة لوصف المفرد المؤنث، وأخرى مخالفة للقياس ومن القليل والشاذ، هي (خالف): جاءت لوصف المفرد المذكر لفظاً، المؤنث في المعنى؛ لأنهم شَبَّهوا بالنساء لعملهم عمل الخوالف من النساء.

ومن الجذر نفسه التي جاءت منه صيغة الخوالف، صيغة الخلفاء ومفردها جاء على غير مفرد من حيث الجنس خُلَفَاء: في قوله تعالى: {وَذُكِّرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ} [الأعراف: ٦٩]، وفي آيات [الأعراف: 74، والنمل: 62].

الخلفاء صيغة جمع وزنها فعلاء، وتختص فعلاء فيما يبدو للمذكر من دون الإناث؛ لأن فعلاء جمع لفعل ورد في العربية بكثرة، مثل: كريم وكرماء، وعليم وعلماء، وحليم وحلماء، وظريف وظرفاء، فاستبعدوا جمع فعيلة على فعلاء، إلا فيما ندر. أما في خلفاء فقد تعدد المفرد فيها من جهتي التذكير والتأنيث، فجاءت جمعاً لخليفة، وجمعاً لخليف⁽⁵²⁾. والعرب تقول خليف وخليفة. وقد ورد الاحتمالان في شاهد واحد في قول الشاعر [من البسيط]⁽⁵³⁾:

فَإِنْ يَزَلْ زَائِلٌ يَوْجَدَ خَلِيفَتُهُ ... وَمَا خَلِيفُ أَبِي وَهْبٍ بِمَوْجُودٍ

فاحتمل تعدد مفرد الجمع (خلفاء) بين التذكير والتأنيث، فجاء على خليفة وخليف، وجاء ومن فعلاء قرناء جمع لقرن أو لقرين.

وهناك عدد من صيغ الجمع التي تأتي على أكثر من مفرد، مثل فُعْلٌ ومنها غُلْفٌ جمع لأغلف وغلاف⁽⁵⁴⁾، وَمَفَاعِلٌ ورد منها مَفَاتِحٌ جمع لمفتاح ومفتاح⁽⁵⁵⁾، ومراضع جمع مُرَضِعٍ وهي المرأة التي ترضع، أو جمع مَرَضَعٍ وهو موضع الرضاع؛ أي: الثدي⁽⁵⁶⁾، وفعائل منها الخطايا جمع لخطيئة أو خطيئة⁽⁵⁷⁾، وأفاعيل منها أساطير جمع أسطورة أم أسطورة أم أسطور، وأبائيل جمع أبل أو إبالة أو إبال أو جمع لا مفرد له، ومن أفاعِلْ أراذل جمع أرذل أو رذل، ومن مفاعيل مقاليد جمع إقليد أو مقلید، ومعاذير جمع معذرة أو جمع عذر، ومن فُعَالِي أسارى جمع أسير أو جمع أسرى، وفرادی جمع فرد أو فريد، وكُسَالِي جمع كَسِلْ أو جمع كَسُولٌ أو كَسْلَان، ومن فعائل شعائر جمع لشعيرة أو شعارة، وخبائث جمع لخبثية أو خبيث، ومن فِعْلَان ولدان جمع ولد أم جمع وليد، ومن فُعْلَان رُهبان جمع راهب، أم جمع استعمل للمفرد وجمعه رهايين أو رهابنة، ومن أفعال أشرط جمع شَرَطٌ أو شَرَطٌ، وأيقاظ جمع يَقِظٌ أو يَقِظٌ، وأزلام جمع زَلَمٌ أو زَلَمٌ⁽⁵⁸⁾، وغيرها كثير في القرآن الكريم.

المبحث الثاني: الاحتمال الدلالي في مسائل أخرى

هناك أوجه أخرى من أوجه الاحتمال الصَّرْفِيّ الدَّلَالِيّ في القرآن الكريم لم يعرضها البحث في الفصول الثلاثة السابقة، ولا في المبحث الأول من هذا الفصل، وهي تعدُّ وجهًا مهمًّا من أوجه التَّعَدُّد في دلالة البنية صرفيًّا ودلاليًّا، فتجد في القرآن الكريم بنيةً ما، إن عددها اسمًا أو فعلًا كان لكل منهما وجه من الصحة والقبول، وتجد بنيةً مفردةً تدلُّ على المثنى، وأخرى تدلُّ على الجمع جاءت في موضع المفرد، وجمعًا للكثرة في موضع القلة، وجمعًا للقلة في موضع الكثرة، وبنيةً مؤنثةً تحمل معنى التذكير والتأنيث، أو تكون في موضع مؤنثة وفي آخر مذكرة، وتجد لفظًا واحدًا يحمل دالتين متضادتين في سياقٍ واحدٍ، أو في سياقات متعددة. ويمكن عرض بعض مما ذكر على النحو الآتي:

أولًا: احتمال دلالة الاسمِيَّة والفعلِيَّة:

احتمال التَّعَدُّد بين الاسم والفعل، هو أن اللفظة الواحدة تحتل دلالة الاسم وتحتل دلالة الفعل في الوقت نفسه، فإذا عددها اسمًا كان لذلك وجه صالح، والأمر نفسه إن عددها فعلًا، وهذا النوع من احتمال التَّعَدُّد لم يرد بكثرة في القرآن الكريم، لكن حمل لنا وجهًا جديدًا من أوجه التَّعَدُّد الصَّرْفِيّ الدَّلَالِيّ في لغة القرآن الكريم. ومما ورد من هذا النوع في القرآن الكريم الآتي:

1- احتمال دلالة الفعل واسم الفاعل:

- آتيك: في قوله تعالى: {قال عفريتٌ من الجنِّ أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك} [النمل: ٣٩، والنمل: 40]. كلمة آتيك في الآيتين تحمل دالتين صرفيَّتين، ومثلها إعرابيتان، وكلاهما صحيحتان، فآتيك من جهة الدلالة الصَّرْفِيَّة في الآيتين صالح للفعلِيَّة والاسمِيَّة، فيجوز أن يكون فعلًا مضارعًا، ويجوز أن يكون اسمَ فاعل. ومن جهة الإعراب فآتيك فعل مضارع، وفاعل مستتر، ومفعول به، أو خبر ومضاف إليه.

قال أبو نصر الكرمانى: "قوله: (آتيك) في الآيتين فعل مستقبل، ويحتمل أنه اسم الفاعل"⁽⁵⁹⁾. والدالتان على مقدار واحد من الصحة، ويذهب بعضهم إلى ترجيح إحدى الدلتين على الأخرى لصارف السياق الذي تقع فيه البنية؛ لأن (آتيك) في موضع الخبر، والأصل في الخبر أن يكون مفردًا.

2- احتمال دلالة الفعل المضارع واسم التفضيل:

- أعلِّم: في قوله تعالى: {قال إني أعلِّم ما لا تعلمون} [البقرة: ٣٠]، وقوله: {وأنا أعلِّم بما أخفيتم وما أعلنتم} [الممتحنة: ١].

أعلمُ صيغة صرفية على وزن أفعل تحمل في ظاهرها دلالتين صرفيتين، هما دلالة اسم التفضيل، ودلالة الفعل المضارع. والذي يمكن أن يوجّه دلالة (أعلم) في هذا الموضع، الإعراب، فبحسب الموقع الإعرابي للبنية تتبيّن الدلالة الصرفية لـ (أعلم)، وعند هذا تكون (أعلم) محتملة لدلالي الفعل المضارع والاسم.

ذهب أهل اللغة والنحو إلى احتمال (أعلم) لدلالي الفعل والاسم، ودلالة الاسم تحتمل اسم الفاعل، أو اسم التفضيل، فمنهم من أجاز الوجهين، لكنه رجّح أحدهما على الآخر. في آية البقرة ذهب النحاس إلى ترجيح الفعل المضارع، وأجاز دلالة اسم الفاعل على أن (أعلم) بمعنى عالم. واستشهد بقول الشاعر [من الطويل]⁽⁶⁰⁾:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لِأَوْجُلُ ... عَلَى أَيْنَا تَغْدُو المنيّةُ أَوَّلُ

قال النحاس: "(أعلم) فعل مستقبل، ويجوز أن يكون اسماً بمعنى فاعل، كما يقال: الله أكبر بمعنى كبير ... و(ما) في موضع نصب بـ (أعلم) إذا جعلته فعلاً، وإن جعلته اسماً، جاز أن يكون (ما) في موضع خفض بالإضافة، وفي موضع نصب وتحذف التنوين؛ لأنه لا ينصرف"⁽⁶¹⁾. وعند ابن عطية أن دلالة الفعل هي الأظهر، مع جواز دلالة الاسم⁽⁶²⁾.

وذكر السمين الحلبي أنه يقال إن (أعلم) بمعنى التفضيل وحُذف المفضل عليه: قال: "وقيل: (أعلم) على باهما من كونها للتفضيل، والمفضلُ عليه محذوف؛ أي: أعلم منكم، و(ما) منصوبة بفعل محذوف دلّ عليه أفعل؛ أي: علمت ما لا تعلمون"⁽⁶³⁾.

فأعلم في آية البقرة حملت ثلاث دلالات متفاوتة، هي دلالة الفعل المضارع، ودلالة اسم الفاعل؛ لأن أعلم بمعنى عالم، ودلالة أفعل التفضيل؛ وذلك بحذف المفضل عليه، وتقدير العامل في النصب؛ لأن أفعل التفضيل بنظر بعضهم لا تعمل.

ودلالة الفعل المضارع هي الأقرب والأظهر؛ لأن أعلم فعل مضارع و(ما) في موضع نصب بالفعل (أعلم).

وأما أعلم في آية الممتحنة، فيجوز فيها الفعل المضارع وأفعل التفضيل؛ بحسب إعرابها، فيمكن أن تعربها (فعل مضارع)، فتقول: علمت بكذا؛ فتعدي الفعل بحرف الجر الباء، ويجوز أن تعرب قوله تعالى: {وَأَنَا أَعْلَمُ} جملة حالية، فالضمير مبتدأ و(أعلم) خبره⁽⁶⁴⁾.

3- احتمال دلالة الفعل الماضي واسم التفضيل:

- أخصى: في قوله تعالى: {ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجَزِينِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا} [الكهف: ١٢]. أخصى في الآية على وزن أفعل، والتعدي الظاهر في أخصى أنها فعل ماضٍ واسم تفضيل، وإعرابها يجوز فيها الوجهان، فيمكن أن تقول في إعرابها إنها فعل ماضٍ و(أمدًا) مفعول به

منصوب لأخصى، ويجوز أن تعربها اسم تفضيل و(أمدًا) تمييزًا لها، وهكذا أعربه من يرى أن أفعَل اسم تفضيل على الرغم شذوذه عن القاعدة في اشتقاق اسم التفضيل من الثلاثي وحسب⁽⁶⁵⁾.

والذي يميل إليه البحث هي دلالة الفعل الماضي؛ لأن المعنى أيهم ضبط وأخصى المدَّة التي لبثوا بها. أمَّا ما جاء من أفعَل التفضيل من الرباعي، فيحفظ ولا يقاس عليه؛ لئلا يؤدي ذلك إلى الخروج على الثابت التي اتفق عليها النحويون عند تععيدهم للنحو.

ومثل ذلك أَخْفَى: في قوله تعالى: {وَأَنْ تَجْهَر بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى} [طه: ٧].

أخفى في هذه الآية على وزن أفعَل، وتحتل دلالتها اسم التفضيل والفعل الماضي، وذهب أكثر النحاة إلى ترجيح أفعَل التفضيل على الفعل الماضي، وإن كان الأمر فيه جواز الدالتين.

فمن يرى أن أخفى فعل ماضٍ فسره بأنه يعلم أسرار العباد، وأخفى سره فلا يُعلم، أو وأخفى عنهم ما يعلمه، أو أخفى عن عباد غيبه⁽⁶⁶⁾. ومن يرى أن (أخفى) أفعَل التفضيل جعله بمعنى أن الله يعلم السرَّ، وما هو أخفى منه، فالأخفى عندهم اسم تفضيل على تقدير وأخفى من السر، ومن ذلك قولك الله أكبر؛ أي: أكبر من كل شيء⁽⁶⁷⁾.

وذهب بعضهم إلى أن جعل الأخفى بمعنى الخفي على أن أفعَل توضع في موضع الفاعل، على نحو ما جاء في قول الشاعر [من الطويل]⁽⁶⁸⁾:

تَمَتَّى رِجَالٌ أَنْ أُمُوتَ وَإِنْ أَمَتَ ... فَتِلْكَ طَرِيقٌ لَسْتُ فِيهَا بِأَوْحَدٍ

فجعلوا الأوحَد بمعنى الواحد. فحمل أخفى دلالة الفعل الماضي، ودلالة اسم التفضيل، ودلالة اسم الفاعل؛ لأن أفعَل توضع موضع الفاعل.

وكل الدلالات مقبولة، لكن الدلالة التي يستأنس بها الباحث هي أن أخفى اسم تفضيل؛ لأن الظاهر من الآية يشير إلى التفضيل؛ فالمعنى يعلم السرَّ وأخفى منه.

وقد ذهب الطبري إلى ترجيح اسم التفضيل، بقوله: "والصواب من القول في ذلك قول من قال: معناه: يعلم السرَّ وأخفى من السرَّ؛ لأن ذلك هو الظاهر من الكلام"⁽⁶⁹⁾.

- ثانيًا: احتمال التعدُّد العددي:

التعدُّد العددي هو ما يختص في تعدُّد الصيغة من جهة الإفراد والتثنية والجمع، والتعدُّد فيها هو أن تأتي الصيغة محتملة الإفراد والتثنية، أو محتملة الإفراد والجمع، أو التثنية والجمع. ويمكن بيان بعض مما ورد في القرآن الكريم على النحو الآتي:

1- دلالة المفرد والمثنى:

- رَسُول: في قوله تعالى: {فَاتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الشعراء: ١٦].

الرَّسُولُ مفرد على زنة فَعُول، ويستعمل للمفرد والمثنى والجمع؛ لأنه إمَّا مصدر سُيِّيَّ به، وإمَّا يأتي بمعنى الرسالة، ويجمع على رُسُل. فمن الجمع ورد قوله تعالى: {قالوا يا لوط إِنَّا رُسُل رَبِّكَ} [هود:81]، ومن المثنى ورد قوله: {فَأَتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ} [طه: ٤٧]، ومن المفرد قوله: {وَقَالَ مُوسَى يافرعون إِنِّي رَسُلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الأعراف: ١٠٤].

أَمَّا الرَّسُولُ في آية الشعراء فقد جاء بصيغة المفرد مخالفاً لسياقه في الآية؛ لأن سياق الآية يتحدث عن اثنين، ففيها الفعل أتى فاعله ألف الاثنين، وكذلك الفعل الأمر (قولا). فما الذي جعل التعبير القرآني يعدل عن التثنية في الرَّسُول، فيقول (رُسُولًا) إلى القول رَسُول بالمفرد.

الرَّسُول قد يكون اسمًا أو مصدرًا، والمصدر يكون للواحد والمثنى وللجمع⁽⁷⁰⁾. ومنه قول الشاعر [من المتقارب]⁽⁷¹⁾:

أَلِكْنِي إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرَّسُولِ لِي أَعْلَمُهُمْ بِتَوَاجِي الْخَبَرِ

فجاء الشاعر بالمفرد وأراد معنى الجمع، وهي الرُّسُل. أو أن يأتي الرَّسُول بمعنى الرسالة، فقوله: {فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ}، عند أبي عبيدة: "مجاراة إِنَّا رسالة رَبِّ الْعَالَمِينَ، فالرَّسُول بمعنى الرسالة"⁽⁷²⁾. فالرَّسُول يأتي بمعنى الرسالة وبمعنى المصدر، وقد أجزته العرب مجرى المصدر، فوصفت به الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث⁽⁷³⁾. فورد الرَّسُول في هذه الآية مفردًا لفظًا مع إرادة معنى التثنية. وهذا المعنى يتوافق مع قوله تعالى: {فَأَتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ} [طه: ٤٧]، لكنَّه في آية طه جاء موافقًا للفظ، وفي آية الشعراء جاء اللفظ مفردًا مرادًا به معنى التثنية. وتعليل ذلك أن الرَّسُول إذا أُفِرِدَ دلَّ على المصدر أو الرسالة، وإذا نُثِّيَ دلَّ على الاسم أو على المرسل.

2- دلالة المفرد والجمع:

الألفاظ التي تتعدَّد دلالتها بين المفرد والجمع كثيرة في القرآن، ومما ورد منها على سبيل التمثيل لا الحصر، الآتي:

- الْفُلُك: في قوله تعالى: {وَالْفُلُكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ} [البقرة: ١٦٤].

تقع لفظة الْفُلُك في القرآن وغيره على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث، وذلك بحسب السياق الذي ترد فيه، فمثاله في المفرد: {فَأَنْجِينَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلِكِ الْمَشْحُونِ} [الشعراء: ١١٩]، وقال في الجمع قوله: {حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ} [يونس: ٢٢]، فقال وجرين، فجمع⁽⁷⁴⁾. أمَّا لفظ الْفُلُك في آية البقرة ورد من حيث الجنس مؤنثًا، واحتمل دلالة المفرد، ودلالة الجمع. فالْفُلُك السُّفُن أو السفينة، ويجوز منه الواحد والجمع، والمذكر والمؤنث، فإذا جمعتها جعلتها مثل أسد، وإذا أردت منها الواحد جعلتها مثل قُفْل⁽⁷⁵⁾.

ومن ذلك طِفْل: في قوله تعالى: {ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا} [الحج: ٥]، و[غافر: 67]. ورد الطِفْل بصيغة المفرد، والمراد منه الجمع أطفال⁽⁷⁶⁾؛ لأن السياق سياق الجمع لاشتمال الآية على ضمائر الجمع، (الميم) في (نخرجكم) و(أشدكم)، وواو الجماعة في (لتبلغوا). وقيل: المعنى ثم نخرج كل واحد منكم طِفْلاً، وتسمية الطفل تطلق من وقت انفصال الولد عن الرضاعة إلى البلوغ، ويطلق على الذكر والأنثى، والواحد والمثنى والجمع؛ فيقال جارية طِفْل، وجاريتان طِفْل، وجوار طِفْل، وغلام طِفْل، وغلما ن طِفْل، ويجوز فيه أن يقال طِفْل، وطفلة، وطفلان، وطفلتان، وأطفال⁽⁷⁷⁾.

ومما ورد بصورة الواحد والجمع الأمانات والعهد، في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ} [المؤمنون: ٨]، و[المعارج: 32]. فالأمانات إمّا المراد منها الجمع، وإمّا المراد منها المفرد، فإن كام المراد منها الجمع، فقد وردت على أصلها مجموعة، لكن عُطِفَ عليها بالمفرد العهد، وقد يراد من العهد العهد تبعاً للأمانات. وعند هذا يمكن أن يقال إن العهد يحتمل منه التوحيد والجمع، فجاء مفرداً في اللفظ، والمراد منه الجمع، وهذا صورة من صور التّعُدُّد. وعند النحاس أن من قرأ أمانتهم على الواحدة، والأمانة مصدر، والمصدر يقع على الواحد والجمع، لكن المراد الجمع؛ لما ائتمن الله العباد على الوضوء، وغُسل الجنابة، والصلاة والصيام، وعن احتجاج أبي عبيد للجمع، بقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا} [النساء: ٥٨]، فيرى أنه مردود؛ لأن الأمانات ليس مثل الأولى، وهذه يقصد بها الأشياء والودائع؛ وقد ورد بعد الأمانات قوله: {وَعَهْدِهِمْ} ولم يقل عهدهم؛ ولذلك يرى أن التوحيد والجمع جائزان⁽⁷⁸⁾.

ومما تعددت دلالاته بين الواحد والجمع، الخَصْمُ في قوله تعالى: {وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسُوْرُوا الْمِحْرَابِ} [ص: ٢١]. فالخَصْمُ في الآية مفرد ودلالته دلالة الجمع؛ فقد جاء الفعل (تسوروا) بعده للجمع لاتصاله بواو الجماعة. والخَصْمُ هنا مصدر، فيقال خصمه خصماً، والخصم والخصماء، فيطلق المصدر على الواحد والجمع⁽⁷⁹⁾. ومثل هذا كثير في القرآن الكريم، منه الضَّيْفُ، في قوله تعالى: {وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ} [الحجر: ٥١]، و[الذاريات: 24]. والضيف صيغته صيغة المفرد، لكن المراد منه الجمع؛ لأن ضيف إبراهيم لم يكن واحداً، بل جماعة من الملائكة، والدليل قوله تعالى في السياق الذي وردت فيه قصة الضيف: {إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ} [الحجر: ٥٢]؛ فدلَّ على أنهم جماعة. قال الطبري: "والضيف في لفظ واحد في هذا الموضع بمعنى جمع، والعرب تُسَيِّي الواحد والجمع ضَيْفًا بلفظ واحد، كما قالوا: رجل عدل، وقوم عدل"⁽⁸⁰⁾.

ومما ورد من الواحد ويحمل معنى الجمع، عدو بمعنى أعداء، في قوله تعالى: {إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا} [النساء: ١٠١]، ووكيل بمعنى وكلاء⁽⁸¹⁾، ونفس بمعنى أنفس⁽⁸²⁾، في قوله تعالى: {فَإِنْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا} [النساء: ٤]، والدُّبْرُ بمعنى الأدبار، في قوله تعالى: {سَمَّيْزَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبْرُ} [القمر: ٤٥]، وغيرها كثير.

ومما جاء مصدراً ودل على الجنس، السمع بمعنى الأسماع⁽⁸³⁾، في قوله تعالى: {خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ} [البقرة: ٧]، والطَّرْفُ بمعنى الأطراف⁽⁸⁴⁾؛ أي: لا ترتد إليهم أبصارهم. في قوله تعالى: {لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ} [إبراهيم: ٤٣].

وقد يحتمل التعدد بين الجمع والمثنى فيأتي التعبير بالجمع والمراد به المثنى، ومن ذلك لفظ أيديهما في قوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} [المائدة: ٣٨]. جاءت بالجمع وضميرهما مثنى، والمراد بهما اليد اليمنى؛ لأن لكل واحد منهما يمين واحدة⁽⁸⁵⁾. ومثلها (قلوبكما) في قوله تعالى: {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا} [التحریم: ٤]، والمقصود بالخطاب زوجا النبي -صلى الله عليه وسلم- حفصة وعائشة -رضوان الله عليهما- فقليل المعنى معلوم والجمع أخف من المثنى إذا أضيف⁽⁸⁶⁾، فوضع الجمع موضع التثنية؛ لأن التثنية جمع في المعنى⁽⁸⁷⁾.

ثالثاً: احتمال التعدد في دلالة القلة والكثرة:

في اللغة العربية صيغ خاصة بالجمع، تُعرف بصيغ الجمع، والجمع على قسمين في العربية جمع للقلة، وجمع للكثرة، ولكل قسم منها صيغه الخاصة، فجمع القلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من العشرة وما فوقها، وجعل الجمع السالم للقلة في مواضع وللکثرة في مواضع أخرى، ومثله جمع التكسير. فقليل غرفات للقلة، وعُرف للكثرة، وسنبلات للقلة، وسنابل للكثرة، وخطيئات للقلة وخطايا للكثرة. واستعمل القرآن الكريم صيغ الجمع للقلة والكثرة مطابقة للسياق الذي ترد فيه. وقد يستعمل جمع الكثرة مع وجود جمع للقليل أو العكس؛ فيأتي بجمع القلة في موضع الكثرة، وجمع الكثرة في موضع القلة؛ وذلك لأسباب تختص بالسياق، أو لخصيصة في اللغة، أو لغرض يختص بالمعنى والدلالة.

ومما ورد من هذا في القرآن الكريم، الآتي:

- أنفس وقروء: في قوله تعالى: {وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ} [البقرة: ٢٢٨].

في هذه الآية تعدد من نوعين مختلفين، فالأنفس جمع للقلّة استعمل مع المطلقات وهن كثرة، وجمع الكثرة للنفس نفوس على وزن فُعُول، وقُرُوء جمع للكثرة استعمل مع العدد ثلاثة وهو للقليل، والقياس في جمع القلّة للقرء إقراء على وزن إفعال.

وأجمع النحويون على جمع النفس جمع الصحيح العين (فَعْل)، فتجمع قياساً على أنفس ونفوس⁽⁸⁸⁾. والأنفُس (أَفْعُل) جمع للقليل، والنّفُوس (فُعُول) جمع للكثير، لكنها في الآية جاءت على جمع القلّة، والمراد منها نفوس كثيرة؛ لأنه عنى بها المطلقات، وهن كُثُر.

والقُرُوء جمع للقُرء وهو الحيض، وقيل هو الطهر، وعدّه أهل اللغة أنه من الأضداد؛ لجمعه معنى الحيض والطهر، فيقال قَرَأَتِ المرأة طَهَّرَتْ، وقَرَأَتْ حَاضَتْ⁽⁸⁹⁾. والقروء في هذه الآية جمع للكثرة على وزن فُعُول استعمل تمييزاً للعدد القليل ثلاثة، مع وجود جمع للقلّة من المفرد نفسه فالقرء يجمع على أقراء ووزنها أفعال للقلّة، وعلى قروء ووزنها فُعُول للكثرة.

فجاءت الأنفس وهي قلّة في موضع الكثرة، وردت القروء وهي للكثرة تمييزاً للعدد وهو قليل. وأورد السمين الحلبي تعليقات لطيفة لاستعمال جمع الكثرة القروء في موضع القلّة مع وجود جمع الكثرة، منها⁽⁹⁰⁾:

- أنه لما جَمَعَ المطلقات على جمع الكثرة؛ إذ لا جمع لهن غير السالم جمع القُروء على الفُعُول؛ لأنّ كل مطلقة تترىص ثلاثة أقراء فصارت كثيرة لهذه العلة.

- أنه من باب الاتساع في وضع أحد الجمعين موضع الآخر.

- أن قروءاً جمع قُرء بفتح القاف، فلو جاء وزنها على (أقراء) لجاء على غير القياس؛ لأنّ أفعالاً لا يطرد في فَعْل بفتح الفاء.

- أنّ التقدير (ثلاثة من قروء)، فَحَذَفَ (من)، وقد أجازوا: ثلاثة حمير وثلاثة كلاب، بمعنى من حمير ومن كلاب، فيكون التقدير ثلاثة أقراء من قروء. والتوجيه الأخير أفضلها في نظر البحث وإليه يميل؛ لأن الحذف والتقدير من أساليب اللغة التي تمتاز بها العربية.

وأما الأنفُس فاستعملت في موضع الكثرة وهي للقلّة، وقد أورد فاضل السامرائي تعليلاً عاماً لذلك، بقوله: "يؤتى بأوزان القلّة والكثرة للمغايرة بين معنيين وضعاً، أو تخصيصاً، لا للدلالة على القلّة أو الكثرة، كأخوال والخيالان جمع الخال، والأربعة والأربعاء جمع الربيع، والأنفس والنفوس، فإن العرب خصّوا التوكيد المعنوي بلفظ الأنفس والأعين، ولم يستعملوا النفوس ولا العيون، فنقول: (جاء الزيدون أنفسهم) لا نفوسهم، وإن زادوا على العشرة"⁽⁹¹⁾. ومعنى هذا أنه قد يكون استعمال أنفس في هذا الموضع للتأكيد ولا يراد منها القلّة أو الكثرة.

وهناك ألفاظ أخرى دالة على القلة استعملت للكثرة، وألفاظ دالة على الكثرة استعملت للقلة، منها سنابل، وسنبلات⁽⁹²⁾.

رابعاً: احتمال تعدّد اللفظ إلى دلالات متضادة:

الألفاظ التي يحتمل تعدّد دلالتها إلى معانٍ متضادة في سياقات مختلفة، كأن يأتي اللفظ في أية ما بمعنى، وفي الأخرى بمعنى آخر وإن كان ضدّاً للمعنى الأول، فهي كثيرة ومتعددة، وإنما الذي أقصده هنا احتمال تعدّد الصيغة الواحدة في السياق الواحد إلى معنيين متضادين، فاللفظة الواحدة التي تدلّ على معنيين متضادين في الآية نفسها هي المعنية بالبحث، مثل دلالة الصَّريم على الليل والنهار في قوله تعالى: {فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ} [القلم: ٢٠]، ودلالة الأيّم على البكر والثيب في قوله تعالى: {وَأَنكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ} [النور: ٣٢].

فالصَّريم في آية القلم يحمل دلالاتي الليل والنهار، وهما ضدان؛ ولهذا قيل إن الصَّريم من الأضداد. والمعنى في الآية أن الجنة التي عزم أصحابها على جني ثمارها صباحاً خفية؛ كيلا يعطوا المساكين والفقراء من ثمارها شيئاً، أصبحت كالصَّريم، بمعنى بيضاء كالنهار ليس فيها شيء من الثمر كأنها قد صرمت، أو سوداء كالليل قد احترقت بالصاعقة.

وقد فسّر أبو عبيدة الصَّريم بالليل إذا انصرم منه النهار، وكذا عند كثير من أهل اللغة، وفسّره آخرون بالنهار إذا أنصرم عن الليل⁽⁹³⁾. والمعنى أن كل واحد منهما ينصرم عن الآخر؛ أي: كل واحد منهما ينقطع عن صاحبه⁽⁹⁴⁾. وقد فصلّ بعضهم في معنى الصَّريم على أربعة أقوال: الأول الصَّريم الليل؛ إذ أسودّت الجنة فأصبحت كالليل الأسود، والثاني الصَّريم النهار؛ أي: أصبحت بيضاء محصورة ليس فيها شيء من الزرع والثمر، والثالث الصَّريم الرملة التي لا ينبت فيها شيء، والرابع الصَّريم فعيل بمعنى مفعول؛ أي: مصروم⁽⁹⁵⁾.

وإذا ما نظرت إلى الأقوال الأربعة في دلالة الصَّريم ستجدها موافقة لدلالة الآية، فقد اختير لفظ الصَّريم ليشمل المعاني الأربعة كلها. قال ابن عاشور: "وإثارة كلمة الصَّريم هنا لكثرة معانيها وصلاحيّة جميع تلك المعاني لأن تراد في الآية"⁽⁹⁶⁾.

مما حمل دلالات متعاكسة المُعَذِّرُونَ: في قوله تعالى: {وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ} [التوبة: ٩٠]. الْمُعَذِّرُونَ في الآية جمع معذّر، وهو اسم فاعل على وزن مُفْعِل، وفي اشتقاقها خلاف تنبني عليه دالتان متضادتان، وهما دلالة الصادقين في عذرهم، ودلالة الكاذبين في العذر.

فإذا كان الْمُعَذِّرُونَ من عذر المضعف العين، فالمعنى الذين تكلفوا العذر وليس لهم عذر، وإذا كان الْمُعَذِّرُونَ بمعنى المعتذرين من اعتذر؛ لأن التاء أدغمت في الذال لتقارب مخرجيهما،

فقد يكون لهم عذر، وقد يكون ليس لهم عذر، والأقرب عند الرّجّاح أنهم الذين لهم عذر⁽⁹⁷⁾. ومن شواهد هذا في الشعر قول لبّيد [من الطويل]⁽⁹⁸⁾:

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْنُكُمَا ... وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ
والمعنى الذي قد أتى بعذر⁽⁹⁹⁾.

ونُقل عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه كان يقول: "لعن الله المعذّرين) كأن الأمر عنده أن المعذّر بالتشديد هو المظهر للعذر اعتلالاً من غير حقيقة له في العذر"⁽¹⁰⁰⁾.

فالمعذّر احتمال معنيين، معنى المحقّ الذي له عذر، وغير المحقّ الذي لا عذر له. والدلالة التي يميل إليها البحث أن المعذّر من اعتذر الذي بمعنى عذر الذي يدلّ على التكلف وتصنّع العذر، وليس له عذر، وسياق الآية يدلّ على أنهم يتصنّعون الأعذار تصنعاً، وفي الآية ما يدلّ على ذمهم لفعلهم ذلك.

وقد أشار إلى مثل هذا النحاس وغيره في أن سياق الآية يدلّ على أنهم مذمومون، فلو كان لهم عذر لم يحتاجوا إلى الإتيان لطلب الإذن، فالمرضى والضعفاء والفقراء الذي لا يجدون ما ينفقون لم يحتاجوا أن يستأذنوا⁽¹⁰¹⁾.

ومن الأضداد التي وردت في القرآن، الأيامى جمع أيم للبكر والثيب، ذكرًا وأنثى، والشفق للحمرة والبياض⁽¹⁰²⁾، ووراء للخلف والأمام⁽¹⁰³⁾، والغابر للباقي والهالك⁽¹⁰⁴⁾، والرّهو لما هبط من الأرض وما ارتفع منها⁽¹⁰⁵⁾، والقرء للحيض والطهر⁽¹⁰⁶⁾. وفوق للأعلى وما دونه، والزوج للذكر والأنثى، وبعض للجزء والكل.

وهناك عدد كبير من الألفاظ يمكن أن تدخل في الأضداد، كالتى جاءت على وزن فعيل، وحملت دلالات اسم الفاعل واسم المفعول، مثل الأمين بمعنى الأمن والمؤمن، والحكيم بمعنى المحكم والمحكم، والصّرخ للمستصرخ والمُصرخ⁽¹⁰⁷⁾، وغيرها كثير.

وهناك أوجه أخرى من الاحتمالات الدلالية في ألفاظ القرآن الكريم في السياق الواحد، منها احتمال التعدد في التذكير والتأنيث وهو باب واسع في العربية؛ إذ تحتل اللفظة المؤنثة معنى التذكير، والعكس صحيح؛ ولذلك فإن كثير من الألفاظ تحمل في أمر تذكيرها وتأنيثها على المعنى، وهو أمر شائع واسع في العربية. وقد أشار ابن جني إلى سعة غور هذا الباب بقوله: "اعلم أن هذا الشّرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيث المذكّر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً"⁽¹⁰⁸⁾. ولذلك لا يمكن الإحاطة بهذا النوع في هذا البحث المقتضب. وإنما

أذكر بعضاً منها على سبيل التمثيل. ففما ورد في القرآن محتملاً التذكير والتأنيث عاد وثمرود فإن أنثى فقد عني بهما القبيلة وإن جاءتا مذكرة فعلى اسم الأب أو الحي. ومما يجري فيه التذكير والتأنيث في القرآن الكريم، الشياطين، والأسباط، والبعير، والسلاح، والسوق، والزواج، والسبيل، والطاغوت، والطريق، وغيرها كثير⁽¹⁰⁹⁾.

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث لا بدّ من الإشارة إلى أهم ما توصل إليه البحث من النتائج ومنها:

- أن الصيغة القرآنية منفحة دلاليًا، ولديها القابلية على التعبير عن المعاني المختلفة في السياق الواحد، أو في السياقات اللغوية المختلفة.
- أن البنية القرآنية تحتوي على عدد من أوجه التعدّد الدلالي، فيكون التعدّد في جذرها المشتق، وفي وزنها الصرّي، ثم في دلالتها الصرّفية، على النحو الذي وجده البحث في ألفاظ الملائكة، والطاغوت، والشيطان.
- أن الصيغة القرآنية ذات الجذر الواحد قد تكون متعددة المصادر ومختلفة المعاني، ومنها، لفظة أدنى، من جذر واحد ومصادر مختلفة ودلالاتها متعددة.
- أن البنية اللغوية القرآنية الدالة على الجمع قد يحتمل تعدد مفرداتها على أكثر من وجه، وكل وجه له قبول في الاستعمال اللغوي.
- أن مما انمازت به لغة القرآن الكريم أن تحمل اللفظة الواحدة دلالتين متضادتين، ومثال ذلك لفظة (مُعَذِّرُونَ): إذ احتملت على معنى الصادقين في عذرهم، وعلى معنى الكاذبين في عذرهم بلفظ واحد. واشتمال هذه اللفظة أو تلك على تلك المعاني المتضادة الصرّفية والمعجمية وجه من أوجه الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم.

الهوامش:

⁽¹⁾ ينظر معجم العين 49/4.

⁽²⁾ المفردات في ألفاظ القرآن 75/1، وينظرو روح البيان 357/5.

⁽³⁾ ينظر تهذيب اللغة 154/7، والدر المصون 486/1، وروح البيان 166/1.

⁽⁴⁾ ينظر معجم العين 237/6.

⁽⁵⁾ ديوانه 106، وورد عند الطبري و(الأكبال)، ينظر جامع البيان 109/1، وتفسير ابن كثير 115/1.

⁽⁶⁾ ينظر الكتاب 321/4.

⁽⁷⁾ ينظر مقاييس اللغة 258/1.

⁽⁸⁾ الحديث صحيح، مسند أحمد بن حنبل 481/36، وينظر صحيح مسلم 553/1.

- ⁹ ينظر المقتضب 13/4.
- ¹⁰ ينظر تفسير ابن كثير 115/1.
- ¹¹ معجم العين 435/4.
- ¹² ينظر تهذيب اللغة 153/8.
- ¹³ ينظر المحكم والمحيط الأعظم 9/6، والكشاف 122/4، والمصباح المنير 194/1.
- ¹⁴ ينظر مشكل إعراب القرآن 137/1، والبحر المحيط 282/2، واللباب في علوم الكتاب 335/4، والتحرير والتنوير 364/23.
- ¹⁵ ينظر جامع البيان 482/13.
- ¹⁶ ينظر الكشف والبيان 280/5، ومعالم التنزيل 304/4.
- ¹⁷ ديوانه 7، وينظر جمهرة أشعار العرب 18/1، وينظر الزاهر في معاني كلمات الناس 10/1.
- ¹⁸ ينظر الجامع لأحكام القرآن 299/9، والدر المصون 32/7، واللباب في علوم الكتاب 278/11.
- ¹⁹ ينظر مشكل إعراب القرآن 87/1.
- ²⁰ الخصائص 274/3.
- ²¹ البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين 146/1، وينظر معاني القرآن للفراء 182/2، ومفردات ألفاظ القرآن 259.
- ²² الخصائص 274/3.
- ²³ ينظر المصدر نفسه.
- ²⁴ ينظر معجم العين 409/5، وإيضاح شواهد الإيضاح 403/1.
- ²⁵ ينظر مشكل إعراب القرآن 87/1، ورسالة الملائكة 239/1، والنكت في القرآن 126/1، وغرائب التفسير وعجائب التأويل 130/1، والتبيان في إعراب القرآن 28/1.
- ²⁶ ينظر مشكل إعراب القرآن 87/1.
- ²⁷ ينظر البحر المحيط 284/1، والدر المصون 249/1، واللباب في علوم الكتاب 495/1.
- ²⁸ ينظر المحرر الوجيز 116/1، و387/2، ورسالة الملائكة 239/1.
- ²⁹ مقاييس اللغة 303/2.
- ³⁰ ينظر معاني القرآن للفراء 42/1، ومشكل إعراب القرآن 96/1، والبحر المحيط 381/1.
- ³¹ ينظر التفسير الوسيط للواحد 146/1، وغرائب التفسير وعجائب التأويل 145/1.
- ³² ينظر معاني القرآن للفراء 42/1.
- ³³ البيت غير منسوب لأحد في تهذيب اللغة 132/14، ولسان العرب 77/1، وتاج العروس 230/1.
- ³⁴ ينظر مشكل إعراب القرآن 96/1، والبحر المحيط 381/1.
- ³⁵ ينظر روح المعاني 276/1.
- ³⁶ الكشف 174/1.

- ³⁷ ينظر لسان العرب 356/11، والدر المصون 405/7، والقاموس المحيط 917/1، والتحرير والتنوير 194/15.
- ³⁸ ينظر إعراب القرآن للنحاس 55/5، والصحاح 831/2، وإعراب القرآن للأصمعي 485/1.
- ³⁹ ينظر جمهرة اللغة 653/2، وينظر حاشية الشهاب على البيضاوي 75/4.
- ⁴⁰ ينظر حاشية الشهاب على البيضاوي 75/4.
- ⁴¹ ينظر الكليات 521/1.
- ⁴² ينظر التفسير الوسيط للواحيدي 568/2، والكشاف 466/2، والمحزر الوجيز 564/4، والبحر المحيط 212/5، 450/7، والدر المصون 302/6.
- ⁴³ ينظر دراسات لأسلوب القرآن ق 298/4.
- ⁴⁴ ينظر التفسير الوسيط للواحيدي 551/3، وديوان الأدب 374/3، وشمس العلوم 1232/2.
- ⁴⁵ ينظر الدر المصون 375/9.
- ⁴⁶ ينظر لتفسير الوسيط للواحيدي 551/3، واللباب في علوم الكتاب 414/16، والبحر المديد 217/6، وفتح القدير 495/4.
- ⁴⁷ ينظر المصدر نفسه.
- ⁴⁸ ينظر مشكل إعراب القرآن 334/1، والمحزر الوجيز 68/3، ومفاتيح الغيب 119/16.
- ⁴⁹ ينظر معاني القرآن وإعرابه 425/2، والمحكم والمحيط الأعظم 202/5.
- ⁵⁰ ينظر الهداية إلى بلوغ النهاية 3092/4، والجامع لأحكام القرآن 223/8.
- ⁵¹ ينظر الهداية إلى بلوغ النهاية 3092/4، والجامع لأحكام القرآن 223/8، وأنوار التنزيل 164/3.
- ⁵² الكتاب 636/3، وينظر الأصول في النحو 441/2، واللباب في علل الإعراب 441/2.
- ⁵³ البيت لأوس بن حجر يرثي به عمرو بن مسعود الأسدي، ينظر الشافية في علم التصريف 50، والمحزر الوجيز 417/2. وورد في إيضاح شواهد الإيضاح 841/2 برواية أخرى هي:
- إنَّ من القوم موجوداً خليفته ... وما خليفُ أبي وهبٍ بموجود
- ⁵⁴ ينظر مفاتيح الغيب 597/3، والبحر المحيط 465/1، وفتح القدير 615/1.
- ⁵⁵ ينظر جامع البيان 282/9، والكشاف 31/2، والتبيان في إعراب القرآن 160/2، والبحر المحيط 184/4.
- ⁵⁶ ينظر الكشاف 401/3، ومفاتيح الغيب 582/24، ومدارك التنزيل 631/2، والتسهيل لعلوم التنزيل 110/2، والبحر المحيط 103/7.
- ⁵⁷ ينظر جامع البيان 721/1، والتفسير الوسيط للواحيدي 144/1، والكليات 425/1.
- ⁵⁸ ينظر دراسات لأسلوب القرآن ق 298/4.
- ⁵⁹ غرائب التفسير وعجائب التأويل 851/2، ينظر المحزر الوجيز 261/4، ومفاتيح الغيب 557/24، وأنوار التنزيل 161/4، ومغني اللبيب 498/1.
- ⁶⁰ البيت لمعن بن أوس المزني، زاد المسير 421/3، وينظر الحماسة البصرية 7/2، ولسان العرب 722/11.

- ⁶¹ (إعراب القرآن للنحاس 42/1.
- ⁶² (ينظر المحرر الوجيز 118/1.
- ⁶³ (الدر المصون 260/1، وينظر اللباب في علوم الكتاب 510/1، وروح المعاني 225/1.
- ⁶⁴ (ينظر المحرر الوجيز 294/5، والجواهر الحسان 417/5.
- ⁶⁵ (ينظر الكشاف 660/2، ومدارك التنزيل 288/2، البحر المحيط 100/6..
- ⁶⁶ (ينظر تفسير القرآن لابن وهب 37/1، والكشاف 54/3، واللباب في علوم الكتاب 178/13.
- ⁶⁷ (ينظر المغرب في ترتيب المعرب 531/1.
- ⁶⁸ (البيت للإمام الشافعي، ديوانه 52، وينظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب 25/3.
- ⁶⁹ (جامع البيان 16/16.
- ⁷⁰ (معاني القرآن للفراء 180/2، وينظر معاني القرآن وإعرابه 85/4.
- ⁷¹ (البيت لأبي ذؤيب الهذلي، من المتقارب، ديوان الهذليين 146/1، وينظر معاني القرآن للفراء 180/2، ومفردات ألفاظ القرآن 259.
- ⁷² (مجاز القرآن 84/2، وينظر معاني القرآن وإعرابه 85/4، والجامع لأحكام القرآن 15/16.
- ⁷³ (ينظر المحرر الوجيز 227/4، ومفاتيح الغيب 124/24.
- ⁷⁴ (ينظر إعراب القرآن للباقولي 765/2.
- ⁷⁵ (ينظر النكت والعيون 217/1، والنكت في القرآن 405/1، وزاد المسير 129/1.
- ⁷⁶ (ينظر إعراب القرآن للباقولي 765/2.
- ⁷⁷ (ينظر الجامع لأحكام القرآن 12/12.
- ⁷⁸ (ينظر إعراب القرآن للنحاس 78/3.
- ⁷⁹ (ينظر مدارك التنزيل 31/4.
- ⁸⁰ (جامع البيان 506/12.
- ⁸¹ (ينظر حاشية الشهاب على البيضاوي 8/6.
- ⁸² (ينظر إعراب القرآن للباقولي 765/2.
- ⁸³ (ينظر معاني القرآن للأخفش 56/1.
- ⁸⁴ (ينظر جامع البيان 382/1.
- ⁸⁵ (ينظر الكشاف 664/1، والدر المصون 264/4، واللباب في علوم الكتاب 324/7.
- ⁸⁶ (ينظر أضواء البيان 220/8.
- ⁸⁷ (ينظر النكت في القرآن الكريم 501-502/1، وإعراب القرآن للأصهباني 449-450/1.
- ⁸⁸ (ينظر معاني القرآن للنحاس 390/2، والمحكم والمحيط الأعظم 525/8، والبحر المحيط 181/1.
- ⁸⁹ (ينظر معاني القرآن وإعرابه 303/1، ولسان العرب 128/1.
- ⁹⁰ (ينظر الدر المصون 438/2.
- ⁹¹ (معاني الأبنية في العربية 122.

- ⁹² ينظر الكشف 494/1، والبحر المحيط 316/2، وأوضح المسالك 254/4، وهمع الهوامع 273/2.
- ⁹³ ينظر ديوان الأدب 422/1، والمحكم والمحيط الأعظم 321/8.
- ⁹⁴ ينظر تفسير السمعاني 24/6، والبحر المحيط 306/8.
- ⁹⁵ ينظر ديوان الأدب 422/1، والتسهيل لعلوم التنزيل 400/2، والبحر المحيط 306/8، وفتح البيان 265/14.
- ⁹⁶ التحرير والتنوير 82/29.
- ⁹⁷ ينظر معاني القرآن للأخفش 363/1، ومعاني القرآن وإعرابه 464/2، والزاهر في معاني كلمات الناس 438/1.
- ⁹⁸ ديوانه 51، وينظر معاني القرآن للفراء 448/1، وجامع البيان 620/11.
- ⁹⁹ ينظر معاني القرآن وإعرابه 464/2، وديوان الأدب 403/2.
- ¹⁰⁰ الجامع لأحكام القرآن 225/8، وينظر التحرير والتنوير 292/10.
- ¹⁰¹ ينظر إعراب القرآن للنحاس 230/1، والجامع لأحكام القرآن 225/8.
- ¹⁰² ينظر جامع البيان 244/24.
- ¹⁰³ ينظر جمهرة اللغة 236/1، وإعراب القرآن للنحاس 69/5، وديوان الأدب 233/3.
- ¹⁰⁴ ينظر معاني القرآن وإعرابه 51/3.
- ¹⁰⁵ ينظر ديوان الأدب 141/1.
- ¹⁰⁶ ينظر معاني القرآن وإعرابه 303/1، ولسان العرب 128/1.
- ¹⁰⁷ ينظر ديوان الأدب 402/1.
- ¹⁰⁸ الخصائص 411/2.
- ¹⁰⁹ ينظر البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث 98-74.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب المطبوعة:

1. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، أبو القاسم علي بن جعفر ابن القطاع الصقلي (ت: 515هـ)، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، (د. ط.)، القاهرة 1999م.
2. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت: 316هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1988م.
3. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت: 1393هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1415هـ - 1995م.

4. إعراب القرآن العظيم، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: 926هـ)، حققه وعلق عليه: موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير)، دار النشر: لا توجد، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2001م.
5. إعراب القرآن، أبو جعفر النخّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ.
6. إعراب القرآن، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (ت: 543هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة، ودار الكتب اللبنانية - بيروت، الطبعة الرابعة - 1420هـ.
7. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: 685هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ.
8. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، (د. ط)، (د. ت).
9. إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت: قبل القرن السادس الهجري)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1987م.
10. بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الفقيه الحنفي (ت: 373هـ)، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار الفكر - بيروت، (د. ط)، (د. ت).
11. البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، شارك في التحقيق: زكريا عبد المجيد النوقي، وأحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
12. البحر المديد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسيني الإدريسي الشاذلي الفاسي (1224هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية: 2002م - 1423هـ.
13. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت: 577هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية، 1417هـ - 1996م.

14. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري (ت: 577هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مطابع الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية، 2006م.
15. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الرندي (ت: 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
16. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، إحياء الكتب العربية، (د. ت)، (د. ت).
17. التحرير والتنوير، المعروف بتفسير ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور (ت: 1393هـ)، دار سحنون للنشر والتوزيع، الطبعة التونسية، تونس، 1997م، (د. ط).
18. التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلي الغرناطي (ت: 741هـ)، تحقيق: عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ.
19. التعبير القرآني، فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمان - الأردن، الطبعة الثامنة، 1434هـ-2012م.
20. تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسن بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: 502هـ)، الجزء الأول تحقيق: محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب، طنطا، الطبعة الأولى، 1420هـ-1999م. والجزء الثاني والثالث، تحقيق: عادل بن علي الشدي، دار الوطن الرياض، الطبعة الأولى، 1424هـ-2003م. والجزء الرابع والخامس، تحقيق: هند بنت محمد زاهد سردار، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1422هـ-2001م.
21. تفسير السمعاني، أبو المظفر السمعاني (ت: 489هـ)، تحقيق: ياسر إبراهيم، وغنيم عباس غنيم، طبعة دار الوطن، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1417هـ. 1997م، (د. ط).
22. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (ت: 774هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1420هـ - 1999م.
23. تفسير القرآن من الجامع لابن وهب، (الجزء الأول)، عبد الله بن وهب (ت: 197هـ)، تحقيق: ميكوش موراني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2003م.
24. التفسير الوسيط للواحي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحي، النيسابوري، الشافعي (ت: 468هـ)، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، أحمد محمد صيرة، أحمد عبد الغني الجمل، عبد الرحمن عويس، قدمه وقرضه: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1415هـ - 1994م.

25. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت: 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 2001م.
26. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: 67هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ - 2003م، (د. ط.).
27. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (تفسير الطبري)، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001م.
28. الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت: 875هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، وشارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، دار إحياء التراث العربي - مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.
29. حاشية الشَّهاب على تفسير البيضاوي (المسماة) عناية القاضي وكفاية الرَّاَضي، على تفسير البيضاوي، أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري الحنفي (ت: 1069هـ)، دار صادر. بيروت، (د. ط.)، (د. ت.).
30. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت، (د. ط.)، (د. ت.).
31. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة (ت: 1404هـ)، دار الحديث القاهرة - مصر، (د. ط.)، (د. ت.).
32. الدر المنصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د. ط.)، (د. ت.).
33. ديوان الأعشى الكبير، أبو بصير ميمون بن قيس (ت: 7هـ-629م)، شرح وتعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، (د. ط.)، (د. ت.).
34. ديوان أمية بن أبي الصلت (ت: 2-9هـ)، جمعه وحققه وشرحه: الدكتور سجيح جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1998م.

35. رسالة الملائكة، نشرها الميمني ملحقاً في آخر كتابه (أبو العلاء وما إليه)، أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي (ت: 449هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.
36. روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (ت: 1127هـ)، دار الفكر - بيروت، (د. ط.)، (د. ت.).
37. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: 1270هـ)، تحقيق: على عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ.
38. زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، (ت: 597هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1422هـ.
39. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت: 328هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1992م.
40. عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، (د. ط.)، (د. ت.).
41. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد، المعروف بابن العماد العكبري الحنبلي (ت: 1089هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير - دمشق، 1406هـ - 1986م، (د. ط.).
42. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت: 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية، 1985م.
43. شرح شافية ابن الحاجب، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإسترابادي، (ت: 686هـ)، حققها وضبط غريبها وشرح مهمها: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1395هـ - 1975م، (د. ط.).
44. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت: 573هـ)، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الأرياني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.
45. صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج (ت: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، (د. ط.)، (د. ت.).
46. غرائب التفسير وعجائب التأويل، تاج القراء، أبو نصر محمود بن حمزة الكزماي (ت: 505هـ)، دار القبلية للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، (د. ط.)، (د. ت.).

47. فتح القدير، محمد علي الشوكاني، (ت: 1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ.
48. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة، 1426هـ - 2005م.
49. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: 817هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1432هـ - 2010م.
50. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م.
51. الكشف عن حقائق التزويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 1998م، (د. ط.).
52. الكشف والبيان، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م.
53. الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ - 1998م، (د. ط.).
54. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، تحقيق: غازي مختار ظليمات، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، 1995م.
55. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: 775هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ - 2004م.
56. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت: 711هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، (د. ت.).
57. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت: 209هـ)، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة 1381هـ.
58. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن ابن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ.

59. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، (د. ط.).
60. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، المعروف بتفسير النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد ابن محمود حافظ الدين النسفي (ت: 710هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998م.
61. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل (ت: 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1420 هـ - 1999م.
62. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمَوْش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: 437هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، 1405 هـ.
63. المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ (ت: 770هـ)، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، (د. ط.)، (د. ت.).
64. معاني الأبنية في العربية، د. فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمّان - الأردن، الطبعة الثانية، 1428 هـ - 2007م.
65. 197- معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1411 هـ - 1990م.
66. معاني القرآن للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلي الفراء (ت: 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة الأولى، (د. ت.).
67. معاني القرآن للنحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1409 هـ.
68. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الرّجّاج (ت: 311هـ)، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1988م - 1408 هـ.
69. معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت: 350هـ)، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، طبعة مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، 1424 هـ - 2003م.

70. معجم العين (كتاب العين)، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د. ط)، (د. ت).
71. مفاتيح الغيب، الإمام محمد بن عمر المعروف بفخر الدين الرازي، (ت: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، (د. ت).
72. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني (ت: 502هـ)، تحقيق: مصطفى بن العدوي، نشر مكتبة فياض للتجارة والتوزيع، المنصورة - مصر، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م.
73. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزد، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، دار الكتاب المصري واللبناني، بيروت، الطبعة الثانية 1399هـ، وطبعة عالم الكتب - بيروت.
74. النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، الإمام أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت: 479 هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م.
75. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي (ت: 437هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.
76. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبو بكر السيوطي، (ت: 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

One of the aspects of morphological semantic in the Holy Quran

Assist Prof Dr. Adel Nasr Saeed ALnamri

College of languages

Abyan university- yamen

aaaaadel77777@gmail.com

keywords: Semantic probability. Nominative form. Exchange balance.

Summary:

The research study structure tolerance for more than one weight Of morphological; Because of the possibility of multiple roots from which it is derived, or that possibility of more than one singular from of the single plural from, or that the structure is possible for the meaning of masculine and feminine, or that word is possible fir the noun and verb connotations, or that one word bears two opposing connotations, and other nice aspects that show the ability of the Qur'anic term to carry multiple connotations and its validity for different meanings.